بوشهري: التوزيعات الإسكانية على المخطط نهج أثبت صلاحيته

عودة الرويعي

جانب من الجلسة

علي الدقباسي متحدثا

الدلال خلال مداخلته

الفضالة مستنكرا خلافات النواب

اكثر مما يعطل مواجهتنا للحكومة.

عودة الرويعي: تكرار الخطاب المتصلب يكرس نوايا الانتقاص من الديمقراطية، مبينا ان حتى قانون التقاعد المبكر تم تسييسه ومناقشته دون اي معايير فنية على حساب مصالح الشعب وتم نقله الى خارج المجلس بين النواب، داعيا لتمعن الخطاب السامي الذي عرج لاهمية وجود مجلس الامة، والحكومة الان فرحة من وضع المجلس حاليا، وحتى قضية الاستجوابات بداعي تصحيح المسار امر غير صحي بل ان تصحيح المسار يبدأ من النواب ووحدتهم وعدم الطعن ببعضهم البعض، لافتا الى ضرورة توقف المجلس على قضايا التعليم والصحة والخدمات،، مستغربا خوف البعض من الحل اكثر من الخوف على مصالح الوطن.

عيسى الكندري (رئيس الجلسة): في صدد كلام الرويعي استذكرت ابيات الشاعر زيد حرب،

يا مجلس الأمة .. أنتم صلاح الشعب وانتم رشاده وذي عادة السدره تلم العصافير

صالح عاشور: كلام الرويعي جميل، ومنه نقد النواب وحوارهم، وفي ذات الوقت وقع بنفس الخطأ لانه فرض الوصاية وانتقد النواب الذين يعارضون التقاعد المبكر بالشكل الحالي، وكان اجدى عليه ان يوافق على القانون المردود بمرسوم حكومي .. والالتزام بالتضامن النيابي... ونحن حين نعارض التقاعد المبكر الحالي فإننا نعارض ما يتضمن من سلبيات .. ومن حقه المدافعة عن قانون هو يؤيده لكن لا يحق له انتقاد المعارضين للقانون .. وانا اشكر اللجنة على دورها لتعديل المواد التي اثارها النواب، اما من نقل قضية التقاعد المبكر الى الخارج فهو وزير المالية بندوات ..

عبدالوهاب البابطين (نظام): الرد يجب ان يكون على شخص طالب الكلام ،، فارجو عدم اضاعة الجلسة

خالد الشطي: نحن الان امام مرحلة اعادة الاعمار للكويت الجديدة، لافتا الى ان نزاعات الاجنحة المتصارعة في المجلس وتبعات التجنيس المزيف وما ترتب على ذلك من مشاكل الخدمات والحقوق والطائفية والفئوية هو من نتاج المجاراة والسياسات الخاطئة التي افسحت للفكر التكفيري التوغل في ثقافتنا بعد سياستنا، حتى بات اخطبوط متمدد في كل اجهزة الدولة.

وقال: لا انزه الحكومة بل كلنا مقصرون وبعضهم عاجزون، انما اريد استيعاب مرحلة اعادة الاعمار، ولعل الذاكرة تخون البعض لتناسي دعوات هدم كيان الدولة وتمزيق الوحدة الوطنية، واعمار الكويت يتطلب العمل الصادق والعزم الجاد وتشخيص الداء وتعزيز الوحدة الوطنية والالتفاف حول صمام الامن امير البلاد الذي يقود الكويت في ظل امواج البحر المتلاطم المحيط بالمنطقة...

عبدالله فهاد: الكلمة النهائية هي للمجلس في شأن عضوية النواب، وهذا كلام قرره المؤسسين في مناقشات اقرار اللائحة الداخلية وثبتها احمد الخطيب، مذكرا بفخر واعتزاز سمو الامير بجيل المؤسسين وومارساتهم البرلمانية في الخطاب السامي.

وقال: نحن نريد الدفاع عن صلاحياتنا ومقدرات الامة ولا يمكن انتزاع حق الامة بأي طريق كانت، والأيام دول بين الناس، واين انتم كنوا من تجسيد المادة 173 التي يدعو نصها لتعديل وضع خاطئ واقرار قانون يعدل شكل المحكمة الدستورية، محذرا الحكومة من اي تضييق على المغردين فإن ذلك سيواجه من قبله.

ولفت: البدون يتعرضون للاضطهاد، واخر المأساة هي اتهام محمد العنزي بالانتماء لداعش من قبل رئيس الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانوني فقط لخلق اصطفاف لجانبه ولمحاكاة امراض نفسية.

يوسف الفضالة: نعاني من بعض السلوكيات البرلمانيه وأصبح خلاف الرئيس وشعيب كأنه نشيد صباحي.

حمدان العازمي: الصوت الواحد فتت المجتمع واعلم أن بعض الاعضاء يريدونه وأنا أحد الاعضاء الذي يلوم نفسه لأن هذه مخرجات الصوت الواحد.

مبارك الحريص: يجب توظيف الشباب الكويتي في القطاع النفطي.. وإن لم يحل هذا الملف سيكون موضع مساءلة

محمدالحويلة: للأسف إعلانات القطاع النفطي محدودة جداً ولا تتناسب مع حجم هذا القطاع العملاق فالمواطن حينما يتحصل على وظائف تتناسب مع مؤهلاته العلمية

عبد الصمد رافضاً الإساءة للوافدين: على الدولة محاسبة تجار وتاجرات الإقامات وصفاء ترد: من تقصد بتاء التأنيث؟

صفاء الهاشم

عدنان عبد الصمد

خلال الجلسة دار نقاش بين النائبين عدنان عبد الصمد وصفاء الهاشم حول الوافدين وقال عبد الصمد: الكويت تحتاج للوافدين بشكل كبير فهم يبنون وينجزون المشاريع، وتساءل عبدالصمد «ماذا سيحصل في البلد لو نفذ عمال النظافة إضراباً لمدة أسبوع.. فقط؟ .

كما استغرب من الإساءة للعمالة الوافدة، مشيرا الى ان العمالة لم تأت للبلاد إلا برغبة من جاء بهم من مواطنين وحكومة وشركات، لافتا الى أن هناك أعمالا لا يمكن لها أن تتم دون العمالة الوافدة فاتقوا الله بالناس وكراماتها.

بدورها قالت النائب صفاء الهاشم عبر نقطة نظام على كلام عبدالصمد: لم أطالب بطرد جميع الوافدين بل طالبت بتكويت الوظائف»، ورد عبدالصمد قائلاً «هناك نغمة في البلد أن الوافدين سبب المشاكل».

وقالت الهاشم : أنا لم أمس كرامات الناس وإنما أريد تعديل «رمانة ميزان» بشأن التركيبة السكانية، وهناك عمالة هامشية استهلكت خدمات البلد والبنية التحتية.. وأقول للسيد عدنان (همتك معاي في قضية تجارة الإقامات).

ورد النائب عبدالصمد بأنه لم يأت على ذكر النائب صفاء الهاشم وإنما يقصد ما يثار في الدواوين والجو الحاصل من إساءات للعمالة الوافدة.

وأضاف متوجها لصفاء: بالنسبة لتجارة الإقامات نحن معك والدولة يجب أن تحاسب تجار وتاجرات الإقامات.

وتحدثت الهاشم في نقطة نظام قائلة: مداخلة عدنان عبدالصمد الممتنع عن التصويت في استجواب وزيرة الشؤون قال فيها إن هناك تجارا وتاجرات إقامات لم يقفوا مع استجواب وزيرة الشؤون.. من تقصد بتاء التأنيث؟، فرد عبدالصمد: أنفي هذا الكلام ولا اقصد أحدا داخل المجلس بقولي تاجرات الإقامة.

سجال بين الشطي والعازمي على حصانة «هايف»

محمد هايف

جانب من الجلسة

بعد ان انتقل المجلس لمناقشة تقرير اللجنة التشريعية المتعلق برفع الحصانة عن النائب محمد هايف. وفي هذا الإطار، قال هايف: لم أذكر اسم الشاكي في التغريدة.. حقا إنها قضية غريبة وأرجو قراءة التغريدة قبل إحالة وزير الداخلية الشاكي ومن حقنا كنواب أن نطالب الحكومة بتحقيق العدالة لمن يتطاول على الكويتيين، سائلا: كيف عرف أعضاء اللجنة التشريعية إنها كيدية بمعنى إنها محاكمة للنوايا.

وأضاف: مهما تكن الخصومة مع بعض أعضاء «التشريعية» يجب أن يكون لديهم نوع من الحكمة.

ورد النائب خالد الشطي بصفته رئيس اللجنة التشريعية بالقول إن اللجنة مسطرتها واحدة والشكوى من محام اتهمت الداخلية باتهام صدر له الحكم بالبراءة.

وأضاف: التغريدة الأصلية غير موجودة ومن يفقد الشفافية هو من هرب من التشريعية.

من جانبه، قال النائب حمدان العازمي: هذا ليس رئيس لجنة تشريعية إنما (واحد يريد يهاوش ويطعن بزملائه).

وأضاف: واضح أن رئيس اللجنة ما عنده حيادية. وحصل سجال بين النائبين العازمي والشطي، فتدخل النائب أبل داعيا للتحلي بالهدوء. ودخل النائب محمد الدلال على خط السجال، قائلا إن حفظ النظام مسؤولية رئيس اللجنة وليس رئيس «التشريعية» الذي خرج عن النظام لأنه اعترف انه لا توجد تغريدة.

ثم صوت المجلس على رفع الحصانة عن هايف، وجاءت النتيجة بالرفض.

وزارة الداخلية

إعلان

تعلن الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية (إدارة تحقيق المخالفات المرورية-لجنة بيع المركبات بالمزاد العلني) عن بيع عدد ١٩٠ مركبة بقسم حجز المركبات بشركة النقل العام الكويتية (منطقة ميناء عبدالله) محافظة الأحمدي. وعليه فإنه على أصحاب هذه المركبات ضرورة مراجعة لجنة بيع المركبات بالمزاد العلني بمحافظة الأحمدي خلال أسبوعين من تاريخ نشر الإعلان. وإلا ستقوم اللجنة باتخاذ الإجراءات القانونية بشأن بيع هذه المركبات دون الرجوع لمالكيها.

كشف بالمركبات المحجوزة بقسم حجز المركبات بمنطقة ميناء عبدالله - كراج هيئة النقل العام بمحافظة الأحمدي

م	رقم اللوحة	الماركة	نوع المركبة	رقم الشاسيه
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]